

حديث الثقلين

تحقيق موضوعي لطرقه وأسانيده ودلالاته

بلفظيه: عترتي وسنتي

نقد لابني تيمية والجوزي

□ الشيخ يحيى الدوخيا (*)



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

تقديم

لا يخفى على المتتبع أن حديث الثقلين هو من الأحاديث المستفيضة، بل المتواترة؛ وذلك لأنه لا تخلو طبقة من المحدثين إلا ونقلت هذا الحديث، وهؤلاء ممن نعلم بصدقهم وأمانتهم وعدم تواطئهم على الكذب، ابتداءً من المائة الأولى والثانية: فقد رواه سعيد بن مسروق الثوري، والركين بن الربيع الفزاري، وسليمان بن مهران، وأبو حيان يحيى بن سعيد التيمي، وغيرهم. ومروراً بـ:

- المائة الثالثة: فقد رواه مسلم بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، والدارمي، والترمذي، وغيرهم.

(*) باحث في علوم الحديث/ العراق.

- والمائة الرابعة: فقد رواه الطبري، والقرطبي، والدارقطني، وابن عقدة.
- والمائة الخامسة: فقد رواه الحاكم النيسابوري، والخطيب البغدادي، وأبو
نعيم الأصبهاني، والشعبي، وابن المغازلي.

وهكذا إلى المائة الرابعة عشر: حيث رواه اللكنهوي ولي الله بن حبيب،
والدهلوي رشيد الدين خان، وسليمان بن إبراهيم الحنفي البلخي^(١).

إذن فتواتر الحديث معلومٌ ومقطوعٌ به^(٢). وسيأتي الكلام لاحقاً حول هذه
الحقيقة، ولكنّ الكلام يكمن في أهميته وما يترتب عليه، ونحن نؤمن ونعتقد أنّ
إعلان النبي ﷺ لهذا الحديث هو إعلانٌ لمرجعية أهل البيت عليه السلام الدينية
والفكرية والسياسية بجميع أبعادها، وهي بالطبع استمرارٌ لمرجعيته عليه السلام،
بحيث تكون مواكبة وملازمة وغير منفكة عن القرآن المصدر الأساس للإسلام
والشريعة، فخلود الإسلام لا يمكن أن يدوم إلا بالالتزام والتمسكُ بها، أي:
الكتاب والعترة، وهذا ما عبر عنه الرسول الخاتم ﷺ بقوله: «إني تاركٌ فيكم
خليفتين: كتاب الله حبلٌ ممدود ما بين السماء والأرض - أو ما بين السماء إلى
الأرض - وعترتي أهل بيتي، وإتبعها لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض»^(٣).

فهنا قيّد رسول الله ﷺ عدم الافتراق إلى زمان الحوض، وهذا إشارةٌ إلى
يوم القيامة يوم ترد عليه أمته. إذن فهناك تقييدٌ أبديٌّ بين العترة الطاهرة
والكتاب، وهذا واضحٌ وجليّ.

ابن نيمية وحديث الثقلين

ولكننا نجد أنّ هذا الحديث قد أوّل وفُسّر بغير الوجهة الصحيحة التي
تتلاءم مع ما نطق به رسول الله ﷺ؛ فهناك من ذكر أنّ هذا الحديث جاء
بصيغةٍ أو بلفظٍ آخر، فليس العترة هي التي خصّها رسول الله ﷺ بالذكر، بل
التأكيد جاء لذكر سنته، «تركت فيكم ما إن تمسكتم بها فلن تضلّوا أبداً، كتاب

الله وستتي»^(٤). وكذلك نجد أن ابن تيمية ركّز على هذا الأمر، وذلك بتأويله هذا الحديث، حيث قال معلقاً على رواية مسلم: «وهذا اللفظ يدل على أن الذي أمرنا بالتمسك به، وجعل المتمسك به لا يضلّ، هو كتاب الله»^(٥).

وقال في موضع آخر: «الحديث الذي في مسلم إذا كان النبي ﷺ قد قاله فليس فيه إلا الوصية باتّباع كتاب الله.. وهو لم يأمر باتّباع العترة، لكن قال: أذكركم الله في أهل بيتي، وتذكير الأمة بهم يقتضي أن يذكروا ما تقدم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم»^(٦).

وقال أيضاً: «وأما قوله: وعترتي أهل بيتي، وإتّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فهذا رواه الترمذي، وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعّفه»^(٧).

مجازفة ابن الجوزي في تضعيف حديث الثقلين

وهناك من ضعّف هذا الحديث أيضاً، كابن الجوزي في كتابه العلل المتناهية، فبعد أن أورد هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله ﷺ إليّ تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي، وإتّهما لن يزالا جمعاً حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» علق عليه قائلاً: «هذا حديث لا يصح»^(٨).

حصر حديث الثقلين بالفتوى

وهناك من حصر وقصر هذا الحديث بالفتيا فقط، فأعطى العترة الدور التنظيري العلمي؛ لأن ذلك هو السياق الطبيعي لمقتضى كونهم عدلاً للكتاب، والكتاب هو مجرد أحكام شرعية ليس إلا، فكذلك تأخذ العترة هذا النصيب.

«إنّ الحكومة (أي الولاية) مأخوذة من الحكم، وهو يختلف عن الفتوى، حيث إنّ للحكم بعداً تنفيذياً، وللفتوى بعداً علمياً ونظرياً، ومن المسلم به أنّ

حديث الثقلين أخذ في الاعتبار: المقام والمنصب الثاني، (أي: الفتوى)، وأثبتته للعترة والأئمة المعصومين عليهم السلام؛ وذلك ظاهرٌ من خلال السياق؛ لأنه قد جعلهم عدلاً للكتاب الذي هو دليل الأحكام وهادٍ للضراط المستقيم، وليس أميراً ولا حاكماً على الناس».

ثم بدأ يلوح بوجود حديثٍ آخر غير هذا الحديث بلفظ (كتاب الله وستّي)، وأنه يوجد في نهج البلاغة، وله إسنادٌ عند أبي نعيم الإصبهاني.

ولتوضيح هذا الأمر وتحقيقه وتجليته بصورة علمية وموضوعية ارتأينا: أولاً: أن ندرس هذا الحديث بلفظيه: (عترتي وستّي)، ونبيّن طرقه ودلالاته وتواتره وصحته.

وثانياً: دفع ما ورد من تأويلاتٍ وتفسيراتٍ وقراءاتٍ قد لا تنسجم مع روح هذا الحديث بحيث تفقده معناه الذي رسمه له رسول الله صلى الله عليه وآله، وأكد عليه لأهميته في المجتمع الإسلامي؛ لأنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله منزّه عن التفريط برسالته، فلا بدّ أن ينصب مرجعاً له تسترشد وتستضيء الأئمة به، وهذا الإرجاع أعمّ من كونه حكماً دينياً أو غيره؛ لأنهم سفن النجاة، وهم الأمان للأئمة، وهم باب حطّتها، وهم وهم...، وإلا فما فائدة التمسك والاقتران بهم إن لم يكونوا كذلك.

حديث الثقلين بلفظ (وعترتي)

أما حديث الثقلين بهذا اللفظ، فقد رواه مسلم بن الحجاج النيسابوري في صحيحه، عن زيد بن أرقم، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال، وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي...»^(٩).

وفي مسند أحمد: «إني تاركٌ فيكم خليفتين: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ ما بين السماء والأرض - أو ما بين السماء إلى الأرض - وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض»^(١٠).

وكذلك الترمذي في صحيحه، والحاكم في مستدركه وصححه: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١١).

طرق الحديث ورواته

لا نغالي إذا قلنا: إن أكثر حديث رواه الصحابة والتابعون هو حديث الثقلين، وله من الطرق ما وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً، وهذا ما صرح به ابن حجر الهيتمي المكي، قال: «ثم اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً، ومرّ له طرقٌ مبسوطة في حادي عشر الشبه، وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك في غدِير خم، وفي أخرى أنّه قاله لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف... ولا تنافي؛ إذ لا مانع أنّه كرّر عليهم في تلك المواطن وغيرها، اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة»^(١٢).

وقال أيضاً: «ولهذا الحديث طرقٌ كثيرةٌ عن بضع وعشرين صحابياً لا حاجة لنا إلى بسطها»^(١٣).

الصحابة الذين رووا هذا الحديث

ونذكر أسماء بعض الصحابة الذين رووا لنا هذا الحديث الشريف:

- الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.
- الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام.
- سلمان الفارسي.
- أبو ذر الغفاري.
- عبد الله بن عباس.
- جابر بن عبد الله الأنصاري.
- أبو الهيثم بن التيهان.
- أبو رافع.
- حذيفة بن اليمان.
- حذيفة بن أسيد الغفاري.
- أبو سعيد الخدري.
- خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين.
- زيد بن ثابت.
- زيد بن أرقم.
- أبو هريرة.
- عبد الله بن حنطب.
- جبير بن مطعم.
- البراء بن عازب.
- أنس بن مالك.
- طلحة بن عبد الله التيمي.
- عبد الرحمن بن عوف.
- سعد بن أبي وقاص.
- عمرو بن العاص.



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

- سهل بن سعد الأنصاري.

- عدي بن حاتم.

- أبو أيوب الأنصاري.

- أبو شريح الخزاعي.

- عقبة بن عامر.

- أبو قدامة الأنصاري.

- أبو ليلى الأنصاري.

- ضميرة الأسلمي.

- عامر بن ليل بن ضمرة.

وغيرهم..

ومن النساء روته:

- فاطمة الزهراء عليها السلام.



- أم سلمة زوج الرسول صلوات الله عليه وآله..
- أم هاني أخت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

كبار رواة الحديث نقلوا حديث الثقلين

قلما نجد مصدراً معتبراً من المصادر الحديثية إلا ونجد فيه حديث الثقلين، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، منهم:

أصحاب الصحاح المعروفة: مسلم بن الحجاج، وابن ماجة القزويني، وأبو داود السجستاني، والترمذي، والنسائي. وكذلك أحمد بن حنبل صاحب المسند، والدارمي في سننه، ومحمد بن سعد صاحب الطبقات الكبرى، وأبو بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف، وابن راهويه صاحب المسند، وعبد بن حميد صاحب المسند، وابن أبي عاصم صاحب كتاب السنة، وأبو بكر البزار صاحب

المسند، وأبو يعلى الموصلي صاحب المسند، وأبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم المشهورة، والحاكم النيسابوري صاحب المستدرک على الصحيحين، وأبو نعيم الأصفهاني، والدارقطني، وأبو بكر البيهقي صاحب السنن الكبرى، والخطيب البغدادي صاحب تاريخ بغداد، والبغوي صاحب مصابيح السنة، وابن عساکر صاحب تاريخ مدينة دمشق، وغيرهم الكثير..
وهذا إن دَلَّ فإنه يدلُّ على شهرة هذا الحديث واستفاضته.

تواتر الحديث وصحته

يكفينا في تواتره نقله في جميع الطبقات، فلا يخلو زمانٌ أو طبقةٌ إلا ونقلت هذا الحديث، كما تقدّم في ذكرنا لرواته، ومعلومٌ أنّه لا يشترط في التواتر عددٌ معيّنٌ، بل إفادة العلم كافٍ في ذلك من أيّ عددٍ حصل، والصفات العليا في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه^(١٤)، ولا سيما أنّه قد رُوِيَ هذا الحديث عن كثير من الصحابة والتابعين كما تقدّم، إذن فلا نشكُّ في تواتره.

الامام الخميني يصرح بتواتر حديث الثقلين

قال الإمام الخميني رحمته الله في وصيته المباركة:

«ومن اللازم أن نذكر هذه الحقيقة، وهي أنّ حديث الثقلين متواترٌ بين جميع المسلمين، ومنقولٌ بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله في كتب أهل السنة، ابتداءً من الصحاح الستة وحتى كتبهم الأخرى بألفاظٍ مختلفةٍ وفي مواقعٍ مكرّرة. وهذا الحديث الشريف حجّةٌ قاطعةٌ على جميع البشر، خاصةً المسلمين بمذاهبهم المختلفة. وعلى جميع المسلمين الذين تمت عليهم الحجّة أن يتحمّلوا مسؤولية ذلك»^(١٥).

وأما صحّته: فحسبك أنّ أحد رواته هو مسلم بن الحجاج في الصحيح،

وكذلك تصحيح الحاكم النيسابوري له في المستدرک: «هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(١٦)، وكذلك ما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد حيث صرح بأن إسناده جيد، قال: «عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: إني تاركٌ فيكم خليفتين: كتاب الله عز وجلّ وحبلٌ ممدودٌ ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإتّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». رواه أحمد وإسناده جيد»^(١٧).

وكذلك صحّحه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح للتبريزي، قائلاً: «رواه مسلمٌ، صحيحٌ»^(١٨).

دلالة الحديث

فواضحة حيث تدلّ على التمسك بالكتاب والعترة بلا فصلٍ بينهما، فهما المنجيان والعاصمان من الضلال، فهم قرناء الكتاب، ولا يمكن التفكيك بينهما إلى أن يردا على الحوض. وقد ذكر الأستاذ توفيق أبو علم المصري ما استفاده من دلالة هذا الحديث، فقال: «.. إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرْنَهُم بَكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، الَّذِي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فلا يفترق أحدهما عن الآخر. ومن الطبيعي أن صدور أية مخالفةٍ لأحكام الدين تعدّ افتراقاً عن الكتاب العزيز، وقد صرح النبي ﷺ بعدم افتراقهما حتى يردا على الحوض. فدلالته على العصمة ظاهرةٌ جلية. وقد كرّر النبي ﷺ هذا الحديث في مواقف كثيرة؛ لأنه يهدف إلى صيانة الأمة والمحافظة على استقامتها وعدم انحرافها في المجالات العقائدية وغيرها، إن تمسكت بأهل البيت ولم تتقدم عليهم، ولم تتأخر عنهم. ولو كان الخطأ يقع منهم لما صح الأمر بالتمسك بهم، الذي هو جعل أقوالهم وأفعالهم حجة. وأن التمسك بهم لا يضلّ كما لا يضلّ التمسك بالقرآن، ولو وقع منهم الذنب أو الخطأ لكان التمسك بهم يضل. وفي أتباعهم الهدى والنور كما في القرآن، ولو لم

يكونوا معصومين لكان في اتباعهم الضلال. وأتهم حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض كالقرآن، وهو كنايةٌ عن أتهم واسطة بين الله تعالى وبين خلقه، وأن أقوالهم عن الله تعالى، ولو لم يكونوا معصومين لم يكونوا كذلك، وأتهم لن يفارقوا القرآن ولن يفارقهم مدة عمر الدنيا، ولو اخطأوا أو أذنبوا لفارقوا القرآن وفارقهم»^(١٩).

تصريح علماء السنة بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام

لذا نجد علماء الطائفة السنية قد صرّحوا بالتمسك بالعترة الطاهرة، كالناوي والطبي والتفتازاني والسمهودي والسقاف وغيرهم؛ لما فهموه من دلالة هذا الحديث الشريف.

١. المناوي في فيض القدير:

قال معلقاً على حديث الثقلين: «إني تاركٌ فيكم: تلويحٌ بل تصريحٌ بأتهما كتوأمين خلفهما ووصى أمته بحسن معاملتهما وإيثار حقهما على أنفسهما والاستمسك بهما في الدين».

ثم نبه على قول الشريف قال: «تنبيه: قال الشريف: هذا الخبر يفهم منه وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به كما أن الكتاب كذلك؛ فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»^(٢٠).

٢. المباركفوري في تحفة الأحوذى:

قال شارحاً لهذا الحديث: «قوله: (أخذتهما) وهو كتاب الله، (أعظم من الآخر)، وهو العترة. (كتاب الله) بالنصب وبالرفع، (حبلٌ ممدودٌ)، أي: هو حبلٌ ممدودٌ ومن السماء إلى الأرض يوصل العبد إلى ربه ويتوسل به إلى قربه. (وعترتي)، أي: والثاني عترتي. (أهل بيتي): بيان لعترتي، قال الطيبي في قوله:

(إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ التَّوَأْمَيْنِ الْخِلْفَيْنِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ يُوصِي الْأُمَّةَ بِحُسْنِ الْمُخَالَفَةِ مَعَهَا وَإِنَارِ حَقِّهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ كَمَا يُوصِي الْأَبُ الْمُشْفِقُ النَّاسَ فِي حَقِّ أَوْلَادِهِ، وَيُعْضِدُهُ مَا فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: (أَدَّكَرْتُكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي)، كَمَا يَقُولُ الْأَبُ الْمُشْفِقُ اللَّهُ اللَّهُ فِي حَقِّ أَوْلَادِي. (وَلَكِنْ يَتَفَرَّقَانِ)، أَي: كِتَابُ اللَّهِ وَعِزَّتِي فِي مَوَاقِفِ الْقِيَامَةِ. (حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ. (الْحَوْضُ) أَي: الْكَوْثَرُ، يَعْنِي فَيَشْكُرَانِكُمْ صَنِيعَكُمْ عِنْدِي. (فَانظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُونِ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَتُخَفَّفُ، أَي: كَيْفَ تَكُونُونَ بَعْدِي خُلَفَاءَ؟ أَي: عَامِلِينَ مُتَمَسِّكِينَ بِهَا»^(٢١).

٣. التفتازاني في شرح المقاصد:

قال: «ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام قرنهم بكتاب الله تعالى في كون التمسك بها منقذاً عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بها فيه من العلم والهداية، فكذا في العترة»^(٢٢).

٤. السمهودي في جواهر العقدين:

قال في ذكر التنبهات لحديث الثقلين: «قد تضمنت الأحاديث المتقدمة الحثّ البليغ على التمسك بأهل البيت النبوي... إلى أن قال: - فأيُّ حثٍّ أبلغ من هذا وأكد منه»^(٢٣).

٥. حسن السقاف في صحيح شرح العقيدة الطحاوية:

قال: «والمراد بالأخذ بأهل البيت والتمسك بهم هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدب معهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك على غيرهم»^(٢٤).
إذن نستفيد من كلماتهم التركيز على التمسك بهم وتقديمهم على غيرهم؛ لأنه إنقاذ من الضلال والوصول إلى الهداية. وهذا التمسك أعم من كونهم مبلغين ومفتين للأحكام فقط، بل التقديم مطلق يشمل ولايتهم، فهم أحق من

غيرهم وفق هذا المعنى الذي دلّ عليه هذا الحديث.

حديث الثقلين بلفظ (كتاب الله وسنتي)

طرقه وأسانيده:

وأما ما ورد بلفظ: (وستي) فقد أحصينا لهذا الحديث خمسة طرق، وهي

كالتالي:

الأول: ما رواه مالك بن أنس في الموطأ مرسلًا.

الثاني: ما رواه ابن هشام عن محمد بن إسحاق صاحب السيرة.

الثالث: ما رواه الدارقطني والحاكم النيسابوري.

الرابع: ما رواه البيهقي والحاكم النيسابوري.

الخامس: ما رواه ابن عبد البر.

أما الطريق الأول:

وهو ما رواه مالك، قال: «وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ

قال: تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله وسنة نبيه»^(٢٥).

مناقشة السند:

فهذا الحديث لا يمكن الوثوق به؛ لأنّ أحاديث مالك مقطوعة ومرسلة؛

لذا طرحها أهل الحديث، قال السيوطي: «قال ابن حزم في كتاب مراتب

الديانة: أحصيت ما في موطأ مالك، فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيّفًا، وفيه

ثلاثمائة ونيّف مرسلًا، وفيه نيّف وسبعون حديثًا قد ترك مالك نفسه العمل بها،

وفيه أحاديث ضعيفة وهماها جمهور العلماء»^(٢٦).

وهذا الحديث مقطوعٌ بشهادة السيوطي، قال: «وصله ابن عبد البرّ من

حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده»^(٢٧)، وسيأتي

الكلام عن طريق ابن عبد البرّ.

وأما الطريق الثاني:

وهو ما رواه ابن هشام: «قال ابن إسحاق: ثم مضى رسول الله ﷺ على حجة... وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً، أمراً بيتاً: كتاب الله وسنة نبيه. أيها الناس، اسمعوا قولي واعقلوه»^(٢٨).

مناقشة السند:

فهذا الخبر نقله ابن هشام عن ابن إسحاق وقد اختُلف في هذا الرجل جرحاً وتوثيقاً، ويكفي في تضعيفه قول مالك فيه: «دجال من الدجاجلة»^(٢٩). وكذلك رُمي بالكذب والقدر والبدع، وقال حنبل بن إسحاق: «سمعت أبا عبد الله يقول: ابن إسحاق ليس بحجة. وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: سألت أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله، ابن إسحاق إذا تفرد بحديثٍ قبله؟ قال: لا، والله إني رأيتُه يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلاماً من ذا»^(٣٠). فالرجل لا نستطيع أن نعتمد على نقله، وكثير من علماء هذا الفن قد عرضوا عن أحاديثه، خصوصاً إذا لاحظنا أن هناك حديثاً آخر ورد بطريق صحيح، أعني: ما ورد بلفظ (وعترتي) كما تقدّم، فيطرح هذا الحديث، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بحث.

أما الطريق الثالث:

وهو ما رواه الدارقطني والحاكم: واللفظ للأول، قال: «حدّثنا أبو بكر الشافعي، نا أبو قبيصة محمد بن عبد الرحمن بن عمارة بن القعقاع، نا داود بن عمرو، نا صالح بن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: خلّفتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض»^(٣١).

مناقشة السند:

ففيه أبو قبيصة محمد بن عبد الرحمن بن عمارة، لم نجد له ذكراً في كتب

الرجال.

وصالح بن موسى، وهو الطَّلحي، فهو ضعيفٌ متروك الحديث، قال الذهبي في الكاشف: «واه»، وقد ضَعَفه الرَّازي في الجرح والتعديل نقلاً عن يحيى بن معين برواية الدوري: «قال: صالح بن موسى الطَّلحي ليس بشيء»، نا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عن صالح بن موسى الطَّلحي؟ فقال: ضعيف منكر الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات، قلت: يُكتب حديثه؟ قال: ليس يعجبني حديثه»^(٣٢). وقد أدرجه ابن عدي والعقيلي وأبو نعيم الأصبهاني في ضعفاتهم، فالرواية ضعيفةٌ وساقطة.

وأما الطريق الرابع:

وهو ما رواه البيهقي والحاكم: واللفظ للأول: «عن ابن أبي أويس، ثنا أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع، فقال: يا أيُّها الناس، إنِّي قد تركت فيكم ما إنَّ اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيِّه»^(٣٣).

مناقشة السند:

فيكفي أن الحديث فيه ابن أبي أويس وأبوه، وهما ضعيفان، وأدرجهما العقيلي في الضعفاء، وقال عنها: «حدَّثني محمد بن أحمد، قال: حدَّثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو أويس وابنه ضعيفان، وحدَّثني أسامة الرِّقاق بصري، يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس يسوى فلساً»^(٣٤).

وقال في موضع آخر: «حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا معاوية، قال: سمعت يحيى، قال: أبو أويس ضعيف مثل فليح»^(٣٥).

وعده ابن عدي أيضاً في الضعفاء، قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، وأبو أويس عبد الله بن عبد الله»^(٣٦). وقال

أيضاً: «وفي موضع آخر: أبو أويس وابنه ضعيفان»^(٣٧).

وقد أورد المزي في تهذيب الكمال: «وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، يعني: أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى: أبو أويس وابنه ضعيفان. وقال عبد الوهاب بن أبي عصمة، عن أحمد بن أبي يحيى، عن يحيى بن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث. وقال إبراهيم بن عبد الله الجنيد، عن يحيى: مخلط، يكذب، ليس بشيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو القاسم اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه»^(٣٨).

وأما الطريق الخامس:

وهو ما رواه ابن عبد البر: قال: «حدّثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن إبراهيم الديبلي، قال: حدّثنا علي بن زيد الفرائضي، قال: حدّثنا الحنيني عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسّكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم»^(٣٩).

مناقشة السند:

ففي سنده ما لا يخفى، فإن (كثير بن عبد الله) قد ذكر ابن عبد البر نفسه، «أنه مجمع على كذبه» نقلاً عن ابن حجر في تهذيب التهذيب^(٤٠). وهو من أركان الكذابين وقد ضرب على حديثه، وللوقوف على ضعفه أذكر ما قاله المزي في موسوعته:

«قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: منكر الحديث، ليس بشيء. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند ولم يحدّثنا عنه. وقال أبو خيثمة: قال لي أحمد بن حنبل: لا تحدّث عنه

شيئاً. وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: لجدّه صحبة، وكثير ضعيف الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بشيء. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أبو عبيد الأجرى: سئل أبو داود عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين، سمعت محمد بن الوزير المصري، قال: سمعت الشافعي، وذكر كثير بن عمرو بن عوف، فقال: ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب»^(٤١).

هذا، ومن جميع ما تقدّم يفهم أنّ هذه الحديث بأسانيده المذكورة لا يمكن الاعتماد على شيء منها.

جولة في دلالة الحديث:

أمّا دلالة هذه الأحاديث، فلا نشكّ في وهنها، إذ لو دققنا النظر فيها لوجدناها مخالفة للعقل؛ وذلك أنّه كيف يمكن أن تتصوّر أنّ رسول الله ﷺ يقول بذلك وهو العالم أنّ سنّته لم تدوّن في عصره، وكذلك بعد وفاته في عهد الصحابة^(٤٢)، فالسنّة بدأ تدوينها في أواخر القرن الأوّل في عصر عمر بن عبد العزيز وأبي جعفر المنصور، وقد شابهها الكثير من الوهن والضعف في كثير من الأحاديث؛ لذا قد شتمّ علماء الجرح والتعديل عن سواعدهم لتتقى بعض ما علق بها من شوائب، ولا زالت جهود العلماء ليومنا هذا دؤوبةً لتتقى الأسانيد وتصفية الأحاديث الصّحيحة من السّقيمة.

قال الشيخ السّبحاني: «ولما تسنّم عمر بن عبد العزيز منصب الخلافة، أدرك ضرورة تدوين الحديث، فكتب إلى أبي بكر بن حزم في المدينة، أن يقوم بتدوين الحديث قائلاً: إنّ العلم لا يهلك حتّى يكون سرّاً. ومع ذلك فلم يقدر ابن حزم على القيام بما أمر به الخليفة؛ لأنّ رواهب الحظر السّابق المؤكّد من قبل الخلفاء حالت دون أمنيته، إلى أن زالت دولة الأمويين وجاءت دولة العباسيين، فقام

المسلمون بتدوين الحديث في عصر أبي جعفر المنصور سنة (٨٤٣هـ) .. إنَّ الخسارة التي لحقت بالتراث الإسلامي من منع تدوين السنَّة لا تجبر بتدوينه بعد مضيَّ قرنٍ ونيِّف، وبعد موت الصحابة وكثيرٍ من التابعين الذين رأوا النُّور المحمَّدي وسمعوا منه الحديث، ولم يحدثوا بها سمعوه إلاَّ سرّاً ومن ظهر القلب إلى مثله. أضف إلى ذلك أنَّ الأخبار والرهبان والمأجورين للبلاد الأموي نشروا كُلاًّ كذبٍ وافتراءٍ بين المسلمين»^(٤٣).

فهذا الحديث، أي: (بلفظ وسنّتي) لا يمكن أن نأخذ به؛ لما تقدّم من الخدشة في سنده، وكذلك في دلّالته. والصّحيح هو ما تقدّم الحديث عنه، وهو أنَّ العترة هي القرين للكتاب، ولا يمكن أن تتزع عنه إلى يوم القيامة يوم الورود على الحوض، وفي هذا الحديث إشارة صريحة إلى أنَّ العترة معنا في كُلاًّ زمانٍ، فلا بدّ من الإذعان والتصديق لهذه الحقيقة.

عود على بدء، مع ابن تيمية:

أمّا كلام ابن تيمية: فقد اتّضح بطلانه وسقوط مدّعا، فإنَّ حديث الثقلين صحیحٌ وليس بضعيف، والأمر بالتمسُّك يكون بكليهما معاً (الكتاب والعترة)، وما ورد من اللَّفظ الآخر لهذا الحديث (وسنّتي) قد اتّضح وهنه وسقوط سنده. وليس لابن تيمية عذرٌ في ذلك سوى أمرين:

إمّا جهله بعلم الحديث درايةً ورجالاً وجرحاً وتعديلاً، أو العصبية التي قلّما تفارقه في مثل هذه المواطن، فغلّبت عليه بما جعله يفقد الفهم الدقيق للمفاهيم السّامية والواسعة لهذا الحديث.

وهذا غير خفيٍّ لمن تفحص حياة ابن تيمية وما ورد من نقضٍ لأقواله، بل وتوبيخه في كثيرٍ من الموارد، بحيث قال الشَّيخ تقي الدين السبكي في فتاواه: «ثُمَّ ظَهَرَ لِي مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي نَقْلِ يَنْفَرِدُ بِهِ؛

لِسَارَعَتِهِ إِلَى النَّقْلِ لِفَهْمِهِ...، وَلَا فِي بَحْثِ يُنْشِئُهُ؛ لِخَلْطِهِ الْمَقْصُودَ بِغَيْرِهِ،
وُخْرُوجِهِ عَنِ الْحَدِّ جِدًّا، وَهُوَ كَانَ مُكْثِرًا مِنَ الْحِفْظِ وَلَمْ يَتَهَدَّبْ بِشَيْخٍ وَلَمْ يَرْتَضِ
فِي الْعُلُومِ، بَلْ يَأْخُذُهَا بِذَهَبِهِ مَعَ جَسَارَتِهِ وَاتِّسَاعِ خَيَالِ وَشَغَبِ كَثِيرٍ، ثُمَّ بَلَغَنِي
مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّظَرِ فِي كَلَامِهِ جُمْلَةً. وَكَانَ النَّاسُ فِي حَيَاتِهِ
أُبْتُلُوا بِالْكَلامِ مَعَهُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، وَحَسِبَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَاةِ الْأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ
مَاتَ. وَلَمْ يَكُنْ لَنَا غَرَضٌ فِي ذِكْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَّتْ، وَلَكِنْ لَهُ
أَتْبَاعٌ يَنْعَقُونَ وَلَا يَعُونَ، وَنَحْنُ نَتَبَرَّمُ بِالْكَلامِ مَعَهُمْ وَمَعَ أُمَّتَاهُمْ، وَلَكِنَّ لِلنَّاسِ
صُرُورَاتٍ إِلَى الْجَوَابِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ...»^(٤٤).

وقال ابن حجر العسقلاني: «وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردِّ
الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات
والواهيات، لكنّه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة
التصنيف مظانها؛ لأنّه كان لا تساعه في الحفظ^(٤٥) يتكل على ما في صدره،
والإنسان عامدٌ للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحيانا إلى
تنقيص عليّ رضي الله عنه»^(٤٦).

وقال صلاح الدّين الصفدي تلميذ ابن تيمية والتقي السبكي في أعيان
العصر وأعيان النّصر، ما نصه: «انفرد - أي ابن تيمية - بمسائل غريبة، ورجّح
فيها أقوالاً ضعيفة، عند الجمهور معيبة، كاد منها يقع في هوة...»^(٤٧).

فالغربة والانفراد شاخصان ومعلمان تميّز بهما ابن تيمية في نقل مسائل
العقيدة والشريعة، ويستشهد عليها بالأقوال والأحاديث الضعيفة بلا ضابطٍ أو
ملاكٍ لهذه المسائل؛ لذا جاء قول ابن حجر المكي قاسيا ومؤملاً عليه، قال: «ابن
تيمية عبدٌ خذله الله وأضله وأعماه وأصمّه وأذله.. وبذلك صرّح الأئمة الذين
بيّنوا فساد أحواله وكذب أقواله.. ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام
المجتهد المتفق على إمامته وبلوغه مرتبه الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده

التاج، والشيخ الإمام العزّ بن جماعة، وأهل عصره وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية.. والحاصل: أن لا يقام لكلامه وزنٌ، وأن يرمى في كلِّ وعيرٍ وحرز.. ويعتقد فيه أنه مبتدعٌ ضالٌّ مضلٌّ غال، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله، آمين»^(٤٨). إذن فمن كان هذا حاله ولا سيما أن تلامذته هم من طعنوا فيه، فلا نستغرب هذا التضعيف من ابن تيمية، فابن حجر العسقلاني قد صرح بأنه ينتقص من أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا هو السبب الحقيقي لتضعيف هذا الحديث وتأويله بخلاف الواقع والحقيقة.

ابن الجوزي حاطب ليل وصاحب غرائب:

وأما كلام ابن الجوزي: فتضعيفه لهذا الحديث لا يعتدّ به، فالرجل يحطب بليلٍ من دون تأملٍ وتدبّر، وهذا الذهبي قد وصفه بهذا الداء: «وابن الجوزي حاطب ليل وصاحب غرائب»^(٤٩). وكرّر هذا الكلام ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، فقال: «إن ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينقد ما يحدث به»^(٥٠). ولعلّ المصداق الأكمل لهذه المقولة هي إدراجة حديث الثقلين في العلل وتضعيفه، في حين أن هذا الحديث متواتر، وقد أورده مسلم في صحيحه وطرقه كثيرة ومستفيضة.

نقد العلماء لابن الجوزي لتضعيفه حديث الثقلين

لذا نجد أن معظم علماء السُّنة قد نقدوا ابن الجوزي على ذلك، نذكر منهم على سبيل المثال:

- السيوطي، قال: «فذكر في كتابه كثيراً مما لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف، بل وفيه الحسن والصحيح، وأغرب من ذلك: أن فيها حديثاً من صحيح مسلم..»^(٥١).

- سبط ابن الجوزي، قال في ردّه على جدّه: «والعجب كيف خفي على جدّي ما روى مسلم...»^(٥٢).

- السخاوي، قال: «وتعجبتُ من إيراد ابن الجوزي له في (العلل المتناهية)، بل أعجب من ذلك قوله: إنه حديثٌ لا يصحّ، مع ما سيأتي من طرقه التي بعضها في صحيح مسلم»^(٥٣).

- السمهودي، قال: «ومن العجيب ذكر ابن الجوزي له في (العلل المتناهية) فإياك أن تغترّ به. وكأنّه لم يستحضره حينئذٍ إلاّ من تلك الطرق الواهية»^(٥٤).

- المناوي، قال: «ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي»^(٥٥).

كثرة الأغلاط في مصنفاته

مضافاً إلى ذلك فإنّ لابن الجوزي أوهاماً وسقطاتٍ وكثرة أغلاط فيما يصنّفه، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «وكان كثير الغلط فيما يصنّفه، فإنّه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره. قلت: نعم له وهمٌ كثيرٌ في توألفه، يدخل عليه الدّاخل من العجلة والتّحويل إلى مصنّف آخر، ومن أنّ جلّ علمه من كتب صحف ما مارس فيه أرباب العلم كما ينبغي»^(٥٦).

ولعلماء الطائفة السّنيّة أقوالٌ كثيرةٌ في أوهامه وسقطاته كابن الصّلاح وابن عراق وابن كثير والزين العراقي وابن جماعة الكنايني وغيرهم.

حديث الثقلين ليس مورداً للفتوى فقط

ونقول لمن قرأ الحديث بصورة مغايرة ومقلوبة لمعناه وحقيقته:
من المحال أن يكون حديث الثقلين محصوراً بالفتيا فقط، وذلك للوجوه التّالية:

١. إنّ هذا الحديث قد أكّد الوصية والولاية لأمير المؤمنين وأبنائه عليهم السلام من

بعده، فتارة جاء بلفظ: (إني تارك فيكم)، وأخرى: (تركت فيكم)، أو (مخلف فيكم)، أو (خلفت فيكم)، فهذه الكلمات فيها تأكيد على أن رسول الله ﷺ سوف يترك لهم وجوداً مساوياً ومساوياً لوجوده، فالرسالة سوف تحفظ بما تركه وخلفه عندهم، فقد ترك فيهم أمير المؤمنين والأئمة من ولده ﷺ؛ ليمسكوا بهم، ويهدوهم إلى الصراط المستقيم، فهم ولاة الأمر ويجب طاعتهم والافتداء بهديهم وسلوك طريقهم، وهذا هو معنى الوصية.

قال ابن حجر: «آخر ما تكلم به النبي: اخلفوني في أهلي، وسأهما ثقلين؛ إعظاماً لقدرهما؛ إذ يقال لكلّ خطير شريف ثقلًا، أو لأنّ العمل بها أوجب الله من حقوقها ثقلًا جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ لَوْلَا قِيْلًا﴾، أي: له وزنٌ وقدرٌ؛ لأنّه لا يؤدّي إلا بتكليف ما يثقل»^(٥٧).

فلو استنتقنا هذا النص: «آخر ما تكلم به النبي: اخلفوني في أهلي، وسأهما الثقلين»، لوجدناه يدلُّ على الوصية بالإمامة لهم ﷺ؛ إعظاماً لقدرهم وتأدية حقوقهم التي فرضها الله على الناس. فهل يعقل أن آخر ما يوصي به النبي الأكرم هو أن يقول لهم اتبعوهم في الفتاوى الشرعية، في حين أن رسالته لا زالت فتيةً والناس لا زالوا قريبي عهدٍ بالجاهلية.

٢. ثم لو تأملنا بمعنى التمسك «ما إن تمسكتم بها»، فواضح أنه يشير إلى ولايتهم، فقد روى القندوزي الحنفي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَقُولُ ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾، فَمَا حَبْلُ اللَّهِ الَّذِي نَعْتَصِمُ بِهِ؟ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فِي يَدِ عَلِيٍّ، وَقَالَ: تَمَسَّكُوا بِهَذَا، هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ»^(٥٨).

وكذلك روى الصدوق: عن النبي ﷺ: «من أحب أن يتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، فليستمسك بولاية أخي ووصيي علي بن أبي طالب، فإنه لا يهلك من أحبه وتولاه، ولا ينجو من أبغضه وعاداه»^(٥٩).

وفي رواية أخرى: «معاشر الناس، من أحب أن يستمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها فليستمسك بولاية علي بن أبي طالب، فإن ولايته ولايتي، وطاعته طاعتي. معاشر الناس، من أحب أن يعرف الحجة بعدي فليعرف علي بن أبي طالب. معاشر الناس، من سره أن يتولى ولاية الله فليقتد بعلي بن أبي طالب والأئمة من ذريتي، فإنهم خزان علمي»^(٦٠).

وواضح من هذه النصوص أن مراد هذا الحديث هو التمسك بولايتهم التي لا انفصام لها، وركوب سفيتهم وسلوك صراطهم، فلا زيغ ولا ضلال لو تمسكنا ولزمننا ووالينا واقتدينا بهم، فهم حبل الله المتين الذي يوصلنا إلى سعادة الدارين.

إذن، «فمن الغريب بعد ذلك حصر مفاد حديث الثقلين بكون مفاده كالقاعدة الفقهية، وهو كون مصدر التشريع الكتاب والعترة، وحجية أقوالهم، كيف ونفي الضلال المشروط بالتمسك بهما ليس مخصوصاً بالأعمال الجارحية، بل إن الشطر الأعظم في جانب الضلال هو في العقيدة والمعرفة، فبالتمسك بهما يتحرز عنه أولاً، وعن الضلال في الفروع ثانياً، كما أن الكتاب الكريم أكثر ما اشتمل عليه هو في المعتقدات والمعارف، وكذلك مجموعة المنظومة الروائية الماثورة عنهم عليهم السلام، وهل يتم التمسك بالكتاب - مع ذلك - من دون الاعتقاد به أنه منزل من الباري تعالى، فكذلك في التمسك بالعترة لا يتم من دون الاعتقاد بنصيبهم من قبله تعالى، مع أن لازم حجية أقوالهم الأخذ بما يدعون إليه من الاعتقاد بإمامتهم»^(٦١).

٣. إن هذه الحقيقة أعلنها رسول الله صلى الله عليه وآله في مواطن شتى ومناسبات كثيرة، فتارة يحدث به في يوم عرفة في حجة الوداع، وأخرى في غدیر خم، وثالثة على منبره في المدينة، ورابعة في حجرتة في آخر لحظات عمره الشريف؛ حيث يروي لنا البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عباس، قال: «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وآله

وفي البيت رجال، فقال النبي ﷺ: هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده. فقال بعضهم إنّ رسول الله ﷺ...»^(٦٢). ولا أريد أن أُلجّ في تفاصيل هذه الرواية فأقتصر على موضع الشاهد فيها.

فلو دققنا في قوله ﷺ «لا تضلّوا بعده»، وقارنا ذلك مع رواية الترمذي والحاكم - كما تقدّم - والتي حكم بصحتها: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا..» لا تضح لنا ما يرومه رسول الله ﷺ في أواخر حياته المباركة، فهو ناظرٌ لذلك الحديث الذي طالما ردّده، وكان صداه يرنّ بأذانهم، وهو: التمسك بالثقلين، بكتاب الله وعترته التي لا يضلّ من اعتصم بهما.

فيا ترى، هل كان رسول الله ﷺ يقصد أنّ الفتوى هي المدار لوصيته فقط، أم أنّ هناك تعييناً منه لخلافته التي لا بدّ أن يوصي بها لمن هو أهل لها؟! وهل يوجد في ذلك اليوم، وكلّ يومٍ وزمانٍ أحدٌ أفضل من عترته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

٤. إنّ الأعلمية بشكلٍ مطلق ثابتةٌ لهم؛ لأنّهم عدل الكتاب وقرينه، وهي تستلزم الأفضلية على غيرهم، وهذه الأفضلية بدورها تستلزم تقديمهم في الإمامة والخلافة؛ لذا جاء في الحديث: «فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنها فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنّهم أعلم منكم».

٦. في بعض الروايات اقترن حديث الثقلين بصورة واضحة بلفظ (الولي) كما في حديث الغدير، روى ذلك الطبراني بسنده عن زيد بن أرقم «كأنّي قد دعيت فأجبت، إنّي تاركٌ فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يتفرقا حتّى يردا على الحوض - ثمّ قال -: إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمنٍ، من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه»^(٦٣).

حيث جاء بسياقٍ واحد، والسياق قرينة على وحدة الموضوع بينهما، وهي

(الولاية)، نعم لو جاء نصٌّ قاطعٌ يمكن أن يمنع هذه القرينة عن مفادها، ولا يوجد مثل هذا النص.

٦. احتجاج كبار علماء الشيعة بهذا الحديث على الخلافة والإمامة بما يشكّل دليلاً واضحاً على عدم حصره بالفتوى أو الجانب العلمي فقط، قال الشَّيخ كاشف الغطاء رحمته الله: «فمما يحتج به الشيعة على وجود النصّ على خلافة علي عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله، وحصرها بأهل بيته عليهم السلام: ما تناقله الفريقان من الأخبار الصحيحة الجمة الموافقة للاستدلال العقلي السائد بوضوح في مجرى هذه المباحث، والتي منها.. حديث الثقلين، ثم قال: بما لا يخفى على باحث عن الحقيقة دلالة حديث الثقلين الذي نص فيه رسول الله صلى الله عليه وآله على وجوب أتباع أهل بيته؛ لأنهم عدولٌ للقرآن، تُسأل الأمة عن طاعتها وانقيادها لهم، كما تُسأل في ذلك عن القرآن. فقد روت المصادر المختلفة قول رسول الله صلى الله عليه وآله المبين لأُمَّته على طول التّاريخ سبيل نجاتها، والحبل الذي يعصمها من الضلال والانحراف...»^(٦٤).

إذن من خلال ما تقدّم اتضح بطلان هذا القول، ونعتقد أنّ هناك سهواً ومساحةً وعدم التفاتٍ لمدايل هذا الحديث بما أوقع الكاتب في عدم الإنصاف في تعامله مع أحاديث العترة الطاهرة.

وأما ما أورده من أنّ حديث الثقلين بلفظ (وستي) وأنّ له إسناداً عند أبي نعيم الإصبهاني، فقد اتضح أنّه ضعيفٌ بجميع طرقه، وإن وجد الكاتب ذلك، بل هناك من وضع له الأسانيد وأكمّله كما تقدّم عن السيوطي أنّ ابن عبد البر أكمله، ولكن بان وهنها بأجمعها.

ثمرات المقارنة بين الكتاب والعترة الطاهرة

من المقارنة بين الثقل الأكبر والثقل الأصغر يُستوحي بعض الثمرات المهمة

والتي لها تأثيرٌ كبيرٌ على فهم الدِّين والشريعة، بل وجميع نواحي الحياة الفكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية.

١. كما أنَّ الكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد، كذلك قول رسول الله ﷺ؛ حيث إنَّه لا ينطق عن الهوى إنَّ هو إلَّا وحيٌّ يوحى، فهو معصوم عصمة مطلقة، فكذلك العترة عصمتها مطلقة بلا فرق في ذلك.

٢. كما أنَّ الكتاب حجَّةٌ مستقلةٌ فكذلك حجَّةٌ قول العترة، فهي بموازاة الكتاب؛ لأنَّهم ورثة علم الرسول وهم الأعلام به من غيرهم؛ ولأنَّهم قرناء الكتاب.

٣. إنَّ عدم الضلال في هذا الحديث «لن تضلُّوا» ليس مقصوداً على الجانب العلمي الشرعي والفقهية، بل عدم الضلال مطلقٌ يشمل الحكم والولاية، ولعلَّ هذا الجانب هو الأهم، فلا بدَّ من عاصمٍ للناس من الضلال بشكلٍ مطلقٍ في حياتهم الفكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية على حدِّ سواء.

٤. شمولية معارف العترة الطاهرة، فكما أنَّ الكتاب تبيانٌ لكلِّ شيء فكذلك العترة، فتكون أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم حجَّةٌ في جميع أبعاد ونواحي الحياة المختلفة سواء على مستوى الشريعة أم الحكم والولاية.

٥. المواثمة والتناسق وعدم التضاد بين الكتاب والعترة، فلا يقع الاختلاف والتضاد بينهما؛ لأنَّهما حجةٌ في عرضٍ واحدٍ. وعلى فرض وقوع الاختلاف لا بدَّ من البحث حول تلكم الأحاديث دلالةً وسنداً، وقد قالوا ﷺ: «ما خالف الكتاب فاضربوا به عرض الجدار»^(٦٥)؛ لأنَّ فرضه يقتضي التضاد والتناقض بين الكتاب والعترة، والتي نفاها هذا الحديث.

٦. الجانب الغيبي، فكما أنَّ القرآن يتكلَّم بأمرٍ غيبيةٍ ويعطيها للأنبياء، فكيف بمن كان هو قريباً وعدلاً له، فلهم ﷺ مقاماتٌ غيبيةٌ لهذه الخصوصية.

٧. كما أنَّ الكتاب له دوامٌ واستمرارٌ إلى يوم حوض النبي ﷺ وهو يوم القيامة، فكذلك العترة مستمرة باقية، وهذا يدلُّ على أنَّ الإمام المهدي عليه السلام حيٌّ ولكنه غائب، وليس كما يرى البعض أنه معدوم، ومذهب الشيعة قائمٌ على هذه الحقيقة التي لا مفرَّ منها ولا مناص، وإلا لحصل الافتراق.

خلاصة البحث

في نهاية بحثنا اتضح بصورة جلية أنَّ حديث الثقلين بلفظ (كتاب الله وعترتي) هو الحديث الصحيح وصدوره عن رسول الله ﷺ لا يشوبه شكٌ أو ريبٌ، وطرقه بلغت حدَّ التواتر، وقد صرح جملةٌ من العلماء بوجود التمسك بالعترة الطاهرة؛ لأنَّها حافظة وعاصمة من الضلال، ودلالته واضحة على أنَّ العترة تسير جنباً إلى جنب مع الكتاب، ولا يمكن أن تفارقه أبداً، وهي غير منحصرة بالفتوى، بل تشمل الولاية بمعناها الخاص والعام. وأمَّا ما ورد من لفظ (كتاب الله وسنتي) فقد تمَّ إحصاء طرقه وتبينَ وهن هذه الطرق وضعفها جميعاً، أضف إلى ذلك أنَّ دلالته غير تامة؛ لأنَّ السنة لم تكن مدونةً في ذلك الوقت.

* * *

الهوامش:

(١) انظر: خلاصة عقبات الأنوار، السيد حامد حسين القوي ج ١ ص ٣١ وما بعدها، فقد أحصى هذه الطبقات بشكلٍ موسعٍ وشاملٍ من المائة الأولى إلى الرابعة عشر، وذكر أسانيدَها وطرقها. الناشر: مؤسسة البعثة - قسم الدراسات الإسلامية، طهران، ط: ١٤٠٥ هـ.

(٢) قال الأمدى في الأحكام في أصول الأحكام ٢: ٤: «وإنَّما التواتر في اصطلاح المشرعة عبارة عن

- تتابع الخبر عن جماعة مفيد للعلم بمخبره». نشر: المكتب الإسلامي. وواضح أنّ حديث الثقلين قد تواتر بهذا اللحاظ، فالتابع في كُلّ الطبقات حاصل، وهو مفيدٌ للعلم بلا شكّ في ذلك.
- (٣) الإمام ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد ٥: ١٨٢، دار صادر، بيروت.
- (٤) الدارقطني، سنن الدارقطني ٤: ١٦٠، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصّحیحین ١: ٩٣، إشراف: د. يوسف عبد الرّحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.
- (٥) ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى ٧: ٣٩٤، نشر: مؤسّسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- (٦) ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنة ٧: ٣١٨، نشر: مؤسّسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- (٧) المصدر نفسه ٧: ٣٩٤.
- (٨) ابن الجوزي، العلل المتناهية ١: ٢٦٩، تحقيق: تحليل الميس، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- (٩) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٠) تقدّم تخريجه. مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي.
- (١١) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصّحيح (سنن الترمذي) ٥: ٣٢٩، حقّقه وصحّحه: عبد الرّحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية ١٤٠٣، نشر: دار الفكر، بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصّحیحین ٣: ١٤٨، إشراف: د. يوسف عبد الرّحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.
- (١٢) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة ٢: ٤٤٠، تحقيق: عبد الرّحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، نشر: مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- (١٣) المصدر نفسه ٢: ٦٥٣.
- (١٤) العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري ٢: ١٥٧، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٥) وصية الإمام الخميني: ٩.
- (١٦) المستدرک على الصّحیحین ٣: ١٤٨، مرجع سابق.
- (١٧) الهيثمي، نور الدّين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩: ١٦٣، نشر: دار الكتب العلميّة ١٤٠٨، بيروت.

- (١٨) الخطيب التبريزي، مُحَمَّد بن عبد الله، مشكاة المصابيح ٣: ٣٣٨، تحقيق، ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
- (١٩) توفيق أبو العلم المصري، أهل البيت عليهم السلام: ٧٥، طبع مصر.
- (٢٠) المناوي، مُحَمَّد عبد الرَّؤوف، فيض القدير في شرح الجامع الصَّغير ٣: ٢٠، ضبط وتصحيح: أحمد عبد السَّلام، الطَّبعة الأولى ١٤١٥، نشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- (٢١) المباركفوري، مُحَمَّد عبد الرَّحمن، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ١٠: ١٩٧، نسخة محقَّقة مقارنة مع الطَّبعتين المصريَّة والهنديَّة، الطَّبعة الأولى ١٤١٠، دار الكتب العلميَّة بيروت.
- (٢٢) سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد في علم الكلام ٢: ٣٠٣، الطَّبعة الأولى ١٤٠١، نشر: دار المعارف النعمانية، باكستان.
- (٢٣) نقلاً عن مجلة (تراثنا): ١٣٥، العدد: (٣٩) لسنة ١٤١٥ هـ الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- (٢٤) السقاف، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ٦٥٤، الطَّبعة الأولى ١٤١٦، نشر: دار الإمام النووي، عمان، الأردن.
- (٢٥) الإمام مالك بن أنس، الموطأ ٢: ٨٩٩، تصحيح وتعليق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٦ هـ.
- (٢٦) السيوطي، جلال الدين، تنوير الخواصك شرح على موطأ مالك: ٨، تصحيح: الشَّيخ مُحَمَّد عبد العزيز الخالدي، الطَّبعة الأولى ١٤١٨ هـ، نشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- (٢٧) المصدر نفسه: ٦٤٨.
- (٢٨) ابن هشام الحميري، أبو مُحَمَّد عبد الملك، السيرة النبوية ٤: ١٠٢٣، تحقيق وتعليق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطَّبعة الأولى ١٣٨٣ هـ، نشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.
- (٢٩) العقيلي، مُحَمَّد بن عمرو، ضعفاء العقيلي ٤: ٢٤، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطَّبعة الثانية ١٤١٨ هـ، نشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- (٣٠) المزني، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤: ٤١٢، ٤٢٢، تحقيق وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطَّبعة الأولى ١٤١٣ هـ، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣١) سنن الدارقطني ٤: ١٦٠، مرجع سابق.
- (٣٢) الإمام الحافظ الرازي التميمي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤: ٤١٥، الطَّبعة الأولى ١٣٧١ هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي عن النَّسخة المحفوظة في كويريلي، بيروت.

- (٣٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى ١٠: ١١٤، نشر: دار الفكر، بيروت.
- (٣٤) ضعفاء العقيلي ١: ٨٧، مرجع سابق.
- (٣٥) ضعفاء العقيلي ٢: ٢٧٠، مرجع سابق.
- (٣٦) الحافظ ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال ٤: ١٨٢، تحقيق: الدكتور سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ، نشر: دار الفكر، بيروت.
- (٣٧) المصدر نفسه: ١٨٣.
- (٣٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣: ١٢٧، مرجع سابق.
- (٣٩) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد ٢٤: ٣٣١، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧ هـ.
- (٤٠) نقل صاحب المقال ذلك عن تهذيب التهذيب ٨: ٤٢٣، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، نشر: دار الفكر، بيروت. ولكننا لم نجد، فإن الجزء الثامن لا تتجاوز صفحاته (٤٢٠)، نعم وجدنا في ترجمة كثير بن زيد الأسلمي وصفه من قبل ابن حزم بأنه: «ساقط متفق على أطراحه، وأن الرواية عنه لا تحل»، وعلق على ذلك ابن حجر بما ملخصه بأن ابن حزم خلط بينه وبين كثير بن عبد الله؛ إذ هو المتصف بهذه الأوصاف. (التحرير).
- (٤١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤: ١٣٧، مرجع سابق.
- (٤٢) روى الذهبي في تذكرته: «أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبهم، فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث مختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه». ووضح من هذا النص المنع عن الكتابة (فلا تحدثوا)، أي: أنه ينهى عن الكتابة والانتصار على الكتاب فقط. ولكن الذهبي فسّر هذا الحديث بتفسير غريب، حيث قال: «فهذا المرسل يدلّك أن مراد الصديق الثبوت في الأخبار والتحري، لا سدّ باب الرواية». والظاهر أنه اعتمد على رواية الحاكم، قال: «وقد نقل الحاكم.. عن إبراهيم بن عمر بن عبيد الله التيمي، حدّثني القاسم بن محمد، قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسين حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فغمّتي، فقلت: أتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: إني بيّنة، هلمّي الأحاديث التي عندك، فجمته بها، فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمته وثقت ولم يكن كما حدّثني، فأكون قد نقلت ذلك». نقول: هل الثبوت يحصل بحرق الأحاديث؟ أو قل بعبارة أخرى: هل الحفاظ على السنّة يتم بحرقها أم بتنقية الصحيح من السقيم منها، لاسيما أنه كان على مرأى ومسمع من هذه

الأحاديث؟ فلو أراد الخليفة الثبوت من الأخبار لأردف كلامه بقوله: (عليكم بكتاب الله والسنة الصحيحة)، بل نرى أنَّ هذا الحديث يؤيد المنع وإن كان بقصد الثبوت أو بغيره، وما فسره الذهبي لا معنى له؛ لأنَّ النَّصَّ صريح فيه. أضف إلى ذلك أنَّ المنع أيضاً صدر من الخليفة عمر، روى شعبة عن قرظة بن كعب أنَّه قال: «لما سیرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر، وقال: أتدرون لم شيعتكم؟ قالوا: نعم، تكرمه لنا. قال: ومع ذلك أنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي التحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جرّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله، وأنا شريككم، فلما قدم قرظة بن كعب، قالوا: حدّثنا فقال نهانا عمر رضي الله عنه».

(٤٣) (السُّبحاني، جعفر: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية: ٢٦٨، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، نشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم.

(٤٤) (السبكي، تقي الدّين، فتاوى السبكي ٢: ٢١٠، نشر: دار المعرفة، بيروت.

(٤٥) لا نعتقد أنَّ الحفظ له مدخلة في ردّ الأحاديث؛ بل كما قلنا إنّها العصبية التي جعلته في معرض التّصّب لأمر المؤمنين عليه السلام، بحيث وصل به الأمر أن يتهمه بقوله: «وقد أنزل الله تعالى في عليّ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾»، لما صلّى فقرأ وخلط». (راجع: منهاج السنة ٧: ٢٣٧، تحقيق: د. محمّد رشاد سالم، نشر: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦ هـ). فعليّ عليه السلام كما يدعي ابن تيمية نزلت في هذه الآية وهو يخلط في صلاته! فهل نسي ابن تيمية من هو عليّ بن أبي طالب، أليس هو أول القوم إسلاماً! ألم يقل رسول الله ﷺ: «عليّ منّي وأنا منه»، كما عن النسائي والبيهقي. وهل خاتمه الذّاكرة في فضائل عليّ عليه السلام التي رواها أحد بن حنبل: «ما جاء في أحد من الفضائل ما جاء في عليّ، وقال النيسابوري لم يرد في حقّ أحد من الصحابة بالأحاديث الحسان ما ورد في حقّ عليّ» نقلًا عن المناوي في فيض القدير ٤: ٤٦٨. إذن فالذّاكرة وعدم الحفظ أسقطت ابن حجر أيضاً في دفاعه الظالم عن ابن تيمية.

(٤٦) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان ٦: ٣٢٠، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ، ق، نشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت.

(٤٧) صلاح الدين الصفدي، خليل بن عزّ الدين أيبك، أعيان العصر وأعوان التّصر ١: ٥٨، نقلًا عن المكتبة الشاملة المرقّم فيها الكتاب ألياً.

(٤٨) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمّد، الفتاوى الحديثية: ١١٤، نشر: مصطفى الحلبي، ط ٢.

(٤٩) (الذهبي، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام ٤٧: ١٩، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

(٥٠) لسان الميزان ٢: ٨٤، مرجع سابق.

- (٥١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تَدْرِيبُ الرَّاوي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوي ١: ٢٧٨، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- (٥٢) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص ٤٠٧، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، نشر: ذوي القربى، قم.
- (٥٣) نقله السيّد حامد التّقوي عن كتاب استجلاب ارتقاء الغرف للسخاوي (مخطوط)، خلاصة عبقات الأنوار ١: ١٣٥، نشر: مؤسسة البعثة ١٤٠٥هـ، طهران.
- (٥٤) نقله السيّد حامد أيضاً عن كتاب جواهر العقدين في فضل الشرفين (مخطوط)، خلاصة عبقات الأنوار ١: ٢٧٩، مرجع سابق.
- (٥٥) المناوي، مُحَمَّدُ عبد الرَّؤوف، فيض القدير في شرح الجامع الصّغير ٣: ٢٠، ضبط وتصحيح: أحمد عبد السّلام، الطّبعة الأولى ١٤١٥، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.
- (٥٦) الذهبي، مُحَمَّدُ بن أحمد، تذكرة الحفاظ ٤: ١٣٤٧، صَحّح عن النّسخة المحفوظة في مكتبة الحرم المكيّ تحت إعاونة وزارة معارف الحكومة الهنديّة، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.
- (٥٧) الصّواعق المحرقة ٢: ٦٥٣، مرجع سابق.
- (٥٨) القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودّة لذوي القربى ١: ٣٥٧، تحقيق: السيّد علي جمال أشرف الحسيني، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، نشر: دار الأُسوة.
- (٥٩) الشّيخ الصدوق، مُحَمَّدُ بن علي، معاني الأخبار: ٣٦٨، باب: معنى العروة الوثقى، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، نشر: مؤسسة النّشر التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٣٧٩هـ.
- (٦٠) ابن طاووس، السيّد رضي الدين علي، اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين: ٢٤٤، تحقيق: الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، نشر: مؤسسة دار الكتاب، قم.
- (٦١) السّند، مُحَمَّدُ، الإمامة الإلهية: ٩٣، نشر: مركز الأبحاث العقائدية، قم.
- (٦٢) الإمام البخاريّ، أبو عبد الله مُحَمَّدُ بن إساعيل، صحيح البخاريّ ٥: ١٣٧، كتاب المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م، مصورة عن طبعة دار الطّباعة العامرة باستانبول.
- (٦٣) الحافظ الطّبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير ٥: ١٦٦، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفي، الطّبعة الثّانية، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.
- (٦٤) كاشف الغطاء، مُحَمَّدُ حسين، أصل الشيعة: ٣٩، ٤١، تحقيق: علاء آل جعفر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، نشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام.
- (٦٥) لا يوجد حديث بهذه الألفاظ. نعم، ورد مضمونه في أخبار كثيرة، من قبيل: «وما خالف كتاب الله فدعوه»، راجع: وسائل الشيعة، الباب التاسع من كتاب القضاء. (التحرير).